منظمة العمل الدولية

موجز قضايا ٣

النساء الريفيات المنتجات والتعاونيات في حالات النزاع في الدول العربية[1]

يهدف هذا الموجز إلى إلقاء الضوء على واقع التعاونيات وقدرتها على تمكين النساء الريفيات في حالات النزاع في الدول العربية، وذلك استنادًا إلى تجربة لبنان والعراق والضفة الغربية وقطاع غزة.

كان للنزاعات العنيفة، بما في ذلك الحروب الأهلية والحروب ما بين الدول واحتلال الدول والأقاليم غير التابعة لدولة، أثر تنموي سلبي عميق في الدول العربية. وتملي الأطباع المتعددة للنزاعات على التدخلات التنموية الملائمة ضرورة الأخذ في الإعتبار الطبيعة المركبة لكل سياق وخصوصيته.

النزاعات، العجز في العمل اللائق واللامساواة بين الجنسين

تتّسم حالات النزاع بالعجز في كل أشكال الأمن وتتفاقم في المناطق الريفية حيث غالبًا ما يكون تواجد الدولة أكثر محدودية. من النتائج المشتركة بين النزاعات في المنطقة إعادة التوزيع الجغرافي للسكان نتيجة الهجرة والنزوح إلى المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين . ويحدّ تهجير الأشخاص والفصل بينهم على أسس سياسية و/أو طائفية من النفاذ إلى الموارد الطبيعية، لا سيّما أنّ البيئة الطبيعية بحدّ ذاتها تتغير خلال النزاع.

تحبط المخاطر الكبيرة الاستثمارات المنتجة وتشجّع تدفّق رؤوس الأموال المضاربة، ما يؤجج انعدام الأمن ويزيد من المخاطر. كما أن تقلّص فرص العمل جرّاء ذلك الوضع وتدهور شروط العمل والبنية التحتية للخدمات الاجتماعية قد يزيد من حدة النزاع ومدته. في هذا السياق تتأثر النساء بالتغيرات الناتجة عن النزاعات بطريقة مماثلة ومختلفة عن الرجال، بما في ذلك في سبل التعويض عن انعدام الحماية الاجتماعية النظامية.

في حالات النزاع تشهد البنية الأسرية وأدوار ومسؤوليات النوع الإجتماعي تغيّرات جذرية إلى جانب التحوّلات السياسية والاقتصادية

يُلحظ اتجاه متنامي نحو الأسر المعيشية التي ترأسها نساء، خصوصًا في المناطق الريفية: ١٤,٤ في المئة من الأسر المعيشية في لبنان كانت ترأسها امرأة بعد الحرب الأهلية (نوفل، ١٩٩٧) و١٠,٢ في المئة من الأسر المعيشية في العراق المحتلّ (الجهاز المركزي للإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات وآخرون، ٢٠٠٨). عادةً ما يكون الرجال أكثر حركيةً ويتحملون المزيد من المخاطر من أجل تأمين الدخل في المناطق الخطرة أو لإنخراطهم بأنشطة تتعلق بالنزاع. في الوقت عينه، يبدأ العديد من النساء بلعب أدوار متعددة كدور المعيلة والناشطة والمحاربة والسجينة السياسية والشهيدة في وجه التهجير والخسارة والدمار (مركز الدراسات المتوسطية والشرق أوسطية، ٢٠٠٨).

[1] يستند هذا الموجز إلى دراسة بعنوان "النساء الريفيات المنتجات والتعاونيات في حالات النزاع في الدول العربية" من إعداد سمال إشم ومنصور عميره. قُدّمت هذه الدراسة في ورشة عمل لمنظمة الأغذية والزارعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية بعنوان "الثغرات والاتجاهات والبحوث الحالية في أبعاد المساواة بين الجنسين للعمالة الزراعية والريفية: سبل متميزة للتغلب على الفقر"، والتي عقدت في روما بين ٣١ آذار/ مارس و٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.

نتيجة ذلك تغيّر دينامية السلطة داخل الأسرة والمجتمع المحلي.

خلال النزاعات تتفاقم القيود على حركية النساء مقارنة بالرجال جرّاء المسؤوليات الأسرية والمعايير الاجتماعية السائدة، ما يزيد من التحديات التي تواجهها النساء في إنجاز أدوارهنّ المتعددة. وتشمل هذه التحديات الزواج المبكر وانعدام النفاذ إلى الخدمات الإجتماعية الأساسية والعوائق أمام التعليم التي تؤدي بدورها إلى زيادة نسبة الأميّة.

مع ندرة فرص العمل ومع المعايير الاجتماعية التي تعطي الأولوية لاستخدام الرجال، تتركز النساء العاملات في الزراعة والخدمات ذات القيمة المضافة المتدنية

إنّ النساء والرجال في العراق ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة يعملون أساسًا في قطاع الخدمات، وتزيد نسبة الرجال العاملين في الصناعة على نسبة النساء. وفي حالات النزاع الثلاث تمثل النساء أقل من ربع المشتغلين.

في وقت يصبح التشغيل أكثر إلحاحًا بالنسبة إلى النساء في حالات النزاع، تتدهور فرصهنّ في العثور على فرص عمل وفي النفاذ إلى ظروف وشروط عمل لائقة نتيجة عدم قدرة الاستثمارات الخاصة على توليد أعمال لائقة وتقلّص الاستخدام في القطاع العام. بالإضافة الى ذلك، لا يمكن لريادة المشاريع الخاصة التعويض عن غياب فرص العمل مقابل أجر، بل تتفاقم التحديّات أمامها، خصوصًا في ما يتعلق بالنفاذ إلى الموارد والتحكم بها بالنسبة إلى النساء.

عوامل عدّة أدت إلى المستويات المتدنية تاريخيًا لتملّك المرأة الأراضي في لبنان والعراق والضفة الغربية

إطار ١. قيم التعاونيّة ومبادؤها

وفقًا لتوصية منظمة العمل الدوليّة بشأن تعزيز التعاونيّات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣)، ينبغي أن يُشجع تعزيز وتقوية هويّة التعاونيّات إستنادًا إلى:

(أ) القيم التعاونيّة المتمثلة في المساعدة المتبادلة والمسؤوليّة الشخصيّة والديمقراطيّة والمساواة والإنصاف والتضامن، فضلاً عن القيم الأخلاقيّة المتمثلة في الاستقامة والشفافية والمسؤوليّة الاجتماعيّة والعناية بالغير؛

(ب) المبادئ التعاونيّة كما حدّدتها الحركة التعاونية الدوليّة. وهذه المبادئ هي: العضويّة الطوعيّة والمفتوحة للجميع، وممارسة الأعضاء للسلطة الديمقراطيّة والمشاركة الاقتصاديّة للأعضاء والاستقلاليّة والاستقلال والتعليم والتدريب والمعلومات والتعاون بين التعاونيّات والاهتمام بالمجتمع المحلي.

المصدر: منظّمة العمل الدوليّة، ٢٠٠٢.

وقطاع غزّة، منها الممارسات الأبوية في الإرث والتشريعات التي تحكم توزيع الأراضي. في ١٩٩٨، لم تتعدّى نسبة النساء المالكات أراض الـ٧ في المئة في لبنان (وزارة الزراعة ومنظمة الغذاء والزراعة، ٢٠٠٠)، بينما في ١٩٩٩ تملّكت ٥ في المئة من النساء الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزّة، بالمقارنة مع ٢٤ في المئة من الرجال. يحدّ نفاذ المرأة المحدود إلى الملكية، بما في ذلك الأراضي، من نفاذها إلى الفرص المدرّة للدخل.

المعوقات والتحدّيات الأساسية التي تواجه التعاونيّات

بينما تعاني غالبية المشاريع في أوقات النزاع، أثبت الشكل التعاوني للمشاريع مناعته في وجه الأزمات، إذ "تُراكم التعاونيات القوة السوقية للناس الذين لا يحققون إلا القليل بمفردهم، وبفعل هذا التراكم توفر التعاونيات سبلاً للخروج من الفقر والعجز" (بريشال وكتلسون، ٢٠٠٩).

يمكن للسكان الريفيّين، بشكل خاص، أن يؤسسوا التعاونيّات لتقاسم المخاطر، وجمع الموارد، وتأمين الإئتمان. وللتعاونيات أهمية خاصة بالنسبة إلى النساء اللواتي يشكّلن النسبة الأكبر من القوى العاملة الزراعية كعاملات مساهمات من الأسرة.

يمكن للتعاونيات أن تلعب أدوارًا أساسية في تخفيف الآثار المدمّرة للنزاعات والمساهمة في بناء السلام فيما بعد

على الرغم من قدرة التعاونيات على الإستجابة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها وللمجتمع، واجهت تنمية التعاونيات في الدول العربية عقبات عديدة.

التحولات والانعطافات في تاريخ التعاونيات

تتمتع تعاونيات الدول العربية وبالأخص في حالات النزاع الثلاث المذكورة أعلاه بتاريخ طويل يعود إلى بداية القرن الماضي، موازيًا بلاد نامية أخرى (تشامي، ٢٠٠٧). يرتبط تطور التعاونيات بالتغيرات الاجتماعية والسياسية في المنطقة إلى حد كبير. خلال الإنتداب الفرنسي والبريطاني، كانت سلطات الانتداب تستخدم التعاونيات لضمان هيمنتها السياسية على الأراضي التي كانت سابقًا في عهدة الامبراطورية العثمانية. وقد تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بظهور سلطة وطنية مركزية خضعت فيها التعاونيات إلى سيطرة الدولة فاستُخدمت كوسيلة لإدارة الشؤون الريفية وتطبيق إصلاح الأراضي.

في أيامنا هذه يُعاد تموضع التعاونيات في المنطقة لتعزيز روح الريادة واقتصاد السوق في ظل العولمة ومشاركة الجهات المانحة

على الرغم من القواسم المشتركة، تتمتع تجارب التعاونيات عمومًا والتعاونيات النسائية الريفية خصوصًا بطابع خاص في كلّ من لبنان والعراق والضفة الغربية وقطاع غزة.

في السياق الفلسطيني تعود الحركة التعاونية إلى عشرينات القرن الماضي. وقد لعبت دورًا أساسيًا في التعبئة السياسية خصوصًا في صفوف النساء خلال الانتفاضة الأولى. وأنشأت اللجان النسائية التعاونيات الاقتصادية كجزء من الجبهة الشعبية لتعبئة الحشود ضد الاحتلال الإسرائيلي (حنفي وطبر، ٢٠٠٦). وهُمِّشت هذه المبادرات في مرحلة ما بعد أوسلو، وذلك بالتزامن مع تأطير الحركات النسائية ضمن المنظمات غير الحكومية.

في لبنان، ارتبط تطور التعاونيات بالتغيرات في قدرات الدولة. إستفادت التعاونيات من دعم الدولة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، ثمّ عانت من تدهور قوي خلال الحرب الأهلية. وقد ارتكزت إعادة إطلاق التعاونيات في مرحلة ما بعد الحرب عمومًا على دفع من الأحزاب السياسية ومبادرات الجهات المانحة: لطخت الممارسات الخاطئة الناتجة عن ذلك سمعة التعاونيات بشكل كبير (عدوان، ٢٠٠٤).

وفي العراق، شهدت التعاونيات تجربة مماثلة لغيرها من الدول العربية ذات الوجود التقليدي والبارز للدولة (أوين، ٢٠٠٤). خلال حكم حزب البعث، خضعت التعاونيات للسيطرة المباشرة للحزب الحاكم وكانت تؤدي مهامًا تنظيمية سياسية واجتماعية. ولكن إثر احتلال العراق عام ٢٠٠٣، أعيدت صياغة التعاونيات كهيئات اقتصادية مستقلة إلى حد كبير على أساس مبادئ السوق بدعم كبير من مبادرات الجهات المانحة.

تبقى التعاونيّات هامشيّة

في حالات النزاع الثلاث، تبقى التعاونيّات هامشيّة، إذ تؤمّن فرص عمل لما لا يزيد على ١ في المئة من السكّان الملتحقين بعمل، ومشاركة النساء فيها محدودة. تُشارك النساء عمومًا في تعاونيّات نسائية صغيرة الحجم. إلى ذلك، في الحالات الثلاث تميل الأدبيّات بشأن النساء الريفيّات المنتجات وتعاونيّاتهنّ إلى رسم صورة مفرطة في التفاؤل، لتعبئة دعم الجهات الخارجيّة المموّلة للتعاونيّات. ويعكس الدور المحدود للتعاونيات في الحالات الثلاث الحاجة إلى الإستفادة من الدروس المتعلّمة من أجل تمكين التعاونيات من تحقيق إمكاناتها.

تمكّن التعاونيات من تقاسم المخاطر وتجميع الموارد والتعلم معًا وتوليد الدخل والتوفيق بين مسؤوليات الأسرة والعمل. قد تساهم التعاونيات بشكل كبير في توليد الدخل، ويمكن لعملياتها في اتخاذ القرار أن تساهم في تحسين موقف وحال النساء. ويمكنها أيضًا أن تقود إلى تنمية الثقة والتلاحم الاجتماعي، وتحويل القيم الاجتماعية نحو المساواة بين الجنسين والدعم المتبادل، وذلك بالرغم من وجوب توفر ثقة كافية في البدء كنتيجة للعملية السياسية.

التبعيّة للجهات المانحة قد تهدّد الاستدامة

غالبًا ما لا تعتمد وكالات التنمية والمنظّمات غير الحكوميّة الشريكة لها على المعرفة المحليّة ضمن سياق محدّد من أجل التعاطي مع التعاونيّات. بل على العكس، تميل هذه الجهات إلى الاعتماد في عملها على خبرات دولها الأصل، ما قد يؤدّي إلى علاقة تبعيّة بالنسبة إلى التعاونيّات المحليّة. بما أن التعاونيّات تعتمد عل أموال الجهات المموّلة على الأمد القصير

جدول ١. التعاونيات، المشاريع الخاصة، المنظمات غير الربحية

الخصائص	التعاونيّات	المشاريع الخاصة	المنظّمات غير الربحية
الملكيّة	الأعضاء	رائد الأعمال	غالبًا ما لا يملكها أحد
السيطرة	الديمقراطيّة	رائد الأعمال، المصرف	المجلس، القادة، المستفيدون
الغاية	تعزيز الأعضاء	تعظيم العوائد	خدمة المصلحة العامة
التمويل	التمويل التعاوني	أسواق رأس المال	التمويل العام أو الخاص المعفى من الضرائب
المسؤوليّة الاجتماعيّة	تنمية المجتمع عبر سياسات وافق عليها الأعضاء	بعض الأنشطة المجتمعية	العمل الجماعي من أجل المصلحة العامة

المصدر: مجلس التنمية التعاونية في ما وراء البحار، ٢٠٠٧.

ليس كل "تعاونيّة" تعاونيّة

أدّت جاذبية التعاونيات إلى أن تعرّف مؤسسات عدّة عن نفسها على أنّها تعاونيات على الرغم من افتقارها إلى خصائص التعاونيات الأساسية. تعرّف التعاونية على أنها "جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معًا طواعية لتحقيق حاجاتهم وتطلعاتهم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية ويُشرف عليها ديموقراطيًا" (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٢).

في الواقع، تُسجّل مشاريع خاصة عدّة كتعاونيّات للاستفادة من المنافع القانونيّة وأموال الجهات المانحة المتوفّرة للتعاونيّات، بالرغم من أنّها تفتقر إلى السمات التعاونية الأساسيّة. كذلك غالبًا ما تُسجّل منظّمات غير حكوميّة كتعاونيّات؛ في حين قد تكون مؤسّسات دعم، لا يمكن اعتبارها تعاونيّات كونها ليست على أساس العضوية ولا يُشرف عليها ديموقراطيًا.

كيانات مؤسسية عدّة تصف نفسها بأنّها تعاونيّة من دون أن تتمتّع بالخصائص الأساسية التي تقوم عليها التعاونيات

في حالات النزاع، قد يهدّد ذلك استدامتها كمبادرات اقتصاديّة محليّة معرّضة لتقلّبات أولويّات الجهات المانحة. إلى ذلك، يُمكن لتوفّر أموال التنمية الدوليّة بكميّات كبيرة أن يحوّل التعاونيّات من مشاريع منتجة إلى مبادرات جمع الأموال. أخيرًا، يُمكن لمثل هذه التبعيّة تجاه أموال الجهات المانحة أن تمنع التعاونيّات من بناء تحالفات طويلة الأمد مع الأطراف المحليّة المعنيّة. بالتالي، يجب على التدخلات أن تركز على تنمية قدرات التعاونيات من أجل الإعتماد على الذات.

لا تستجيب التعاونيات إجمالاً للنوع الإجتماعي

تميل التعاونيّات المختلطة (المؤلّفة من رجال ونساء) إلى أن تكون تعاونيّات "يُديرها رجال". غالبًا ما تكون النساء اللواتي ينضممْن إلى مثل هذه التعاونيّات زوجات قادة بارزين ومسؤولين في التعاونيّات، ويكنّ غائبات عن مناصب القيادة وصنع القرار. إلى ذلك، لا تستفيد النساء من العضوية في التعاونيّات على قدر استفادة الرجال. في التعاونيّة النسائية الصغرى قد تخضع المنافع المولّدة لتحكّم أعضاء الأسرة أو المجتمع المحلي. بالنسبة إلى النساء، يُمكن أن ينجم عن الانتساب إلى التعاونيّة زيادة في عبء العمل من دون زيادة في التحكّم بالموارد أو في القدرة على صنع القرار.

تعزيز التعاونيّات الريفيّة وضمان استدامتها

للتعاونيّات القدرة على الحدّ من الآثار المدمّرة لحالات النزاع، وارساء الأرضية من أجل انتعاش مستدام في مراحل ما بعد النزاع. يمكن لتقوية التعاونيات أن يخفف بطريقة فاعلة من آثار النزاعات العنيفة وأن يعزّز آليات التأقلم الخاصة بها. لكنّ الكثير من العقبات قد تواجه تعزيز التعاونيات من قبل الجهات الفاعلة في التنمية؛ قد يؤدّي تجاهل هذه العقبات إلى تحريف غايات هذه التدخلات أو حتى الوصول إلى نتائج مدمرة، إذ تفقد المجموعات المستهدفة ثقتها بالعملية وبالجهات الفاعلة وبالقيمة الحقيقية للتعاونيات.

إطار ٢. ٢٠١٢ السنة الدولية للتعاونيات

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠١٢ السنة الدولية للتعاونيات عبر اعتماد القرار ٦٤/١٣٦ في ١٨ كانون الأول/دسمبر ٢٠٠٩، مشدّدة على "الدور الذي قد يسهم به تطوير التاونيات في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الريفية".

ومن التدابير التي دعت إليها "التشجيع على سن وتطبيق قوانين أفضل وعلى إجراء البحوث وتبادل الممارسات الجيدة وتوفير التدريب والمساعدة التقنية وبناء قدرات التعاونيات، وبخاصة في ميادين الإدارة ومراجعة الحسابات ومهارات التسويق" و"تعزيز وضع السياسات الوطنية السليمة من خلال مواءمة المنهجيات الإحصائية."

المصدر: الأمم المتحدة، ٢٠٠٩.

ضرورة تنمية المهارات

غالبًا ما تميل التعاونيات النسائية إلى التركيز على الميزات التفاضلية للنساء في المهارات المتصلة بأنشطة التدبير المنزلي، ما يعزّز معايير النوع الإجتماعي التقليدية. لذا فإنّ توسيع نطاق مهارات النساء الريفيات يعتبر محوريًا من أجل تحضيرهنّ لشغل مناصب المسؤولية والمهن غير التقليدية، مثلاً عبر تنمية مهاراتهنّ في الإدارة والمال والتسويق والمحاسبة. تنويع المهارات قد يساعد النساء اللواتي يرغبن في تخطّي أدوارهنّ التقليدية ويكّنهنّ من إنشاء تعاونيات مختلطة تستجيب للنوع الإجتماعي.

يجب ربط استراتيجيات التدريب بالهدف الأوسع الذي يكمن في تعزيز المساواة بين الجنسين في عالم العمل؛ يمكن للتعاونيات الريفية أن تستهدف قضايا المساواة بين الجنسين بشكل صريح أكثر، كالعمل بلا أجر والمسؤوليات المشتركة والعنف على أساس النوع الاجتماعي. من المرجّح أن يؤدي إدماج الرجال من البداية في تلك النشاطات إلى ضمان دعمهم والحدّ من الممانعة، في حين يمكن للتركيز الضيّق على النساء أن يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة.

تكييف حاجات التدريب نسبةً للسياق المحلي

غالبًا ما تطوّر موادَ التدريب منظّماتٌ دوليّة في دول غير تلك التي تستخدمها، فتبرز مشاكل تعوق التواصل الفاعل. العقبة الأولى هي حاجز اللغة، سواء بالنسبة إلى الخبراء الدوليين العاملين في الميدان أو بالنسبة إلى تطوير موادّ التدريب. ويرتبط بشكل وثيق بحاجز اللغة الحاجز المفهومي؛ فحتى لو تمكنت الترجمة من نقل المعنى الأصلي بعناية، يمكن للمفهوم أن يبقى بغيض بالنسبة للمتلقي على اعتبار أنّ "المفاهيم أجنبية". إتّخذت منظّمة العمل الدوليّة خطوات عدّة لمعالجة هذه العقبات من خلال تكييف مواد "وادج" WEDGE (تنمية روح تنظيم المشاريع لدى النساء والمساواة بين الجنسين) للنساء الريفيّات المنتجات في حالات النزاع في الدول العربيّة. وكان ذلك ممكنًا بمشاركة المدرّبين المحليّين ومراجعة المواد من قبل الأقران واختبارها مع مجموعات صغيرة وسيطة. وتمّ تدريب المدرّبين من أجل تعزيز ريادة المشاريع والمساواة بين الجنسين في مؤسّساتهم وتبادل المعرفة على مستويات مختلفة.

التعاون مرغوب بين الأشكال المؤسسية

يمكن للتعاون بين التعاونيات أن يساعد في تطوير قدراتها وتأمين أسواق لمنتجاتها وتحقيق وفورات الحجم، وذلك بدلاً من التنافس في ما بينها.

لا يمكن تحقيق قوة التعاونيات إلا عندما تنتظم التعاونيات الأولية في نقابات والنقابات التعاونية في اتحادات

كما يمكن للتعاون مع منظّمات أخرى على غرار النقابات العمّاليّة أن يرعى منافع متبادلة. على سبيل المثال، تنشئ النقابات العمالية الفلسطينية روابط مع التعاونيات، إذ تبدي اهتمامًا في ضمّ أعضاء التعاونيات إلى النقابات. إلى ذلك، يُمكن للتعاونيات التطّرق إلى مشاكل اللانظامية، وهو

مجال لا يزال غير مألوف بالنسبة إلى عدد كبير من النقابات. فقد تشكّل التعاونيّات آليّات جديدة من أجل تحقيق نوع من الحماية في العمل والضمان الاجتماعي، لا سيّما في المناطق الريفيّة. لكنّ التعاون والتنسيق ضروريان من أجل إعادة تحديد التعاونيّات لتتماشى بشكل أكبر مع مثلها المُعلنة.

ضرورة إشراك الدولة بشكل أكبر

يمكن لتخفيف التحيز الحضري في السياسات الاقتصادية والتحول نحو التركيز على دعم توليد فرص العمل في الريف عبر آليات كالتعاونيات، أن يدعم النساء والرجال في المجتمعات المحلية الريفية من أجل تعزيز خيارات رزقهم وتحسين نوعية الحياة لعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية. تحتاج البيئة الممكِّنة للتعاونيات إلى قوانين تعاونيات ملائمة للسياق المحلي وتسهيل إنشاء الإتحادات التعاونية وتشجيع البحوث وجمع البيانات ذات الصلة ومحو الأمية الإقتصادية والقانونية لدى المجتمعات المحليّة. ومع ذلك، يجب على دعم التعاونيات أن يكون على أساس المعاملة على قدم المساواة مع غيرها من الأشكال التنظيمية من أجل حماية استقلاليتها واستقلالها (هنري، ٢٠٠٥). أمّا التدابير الرامية إلى زيادة استجابة الحركة التعاونية للنوع الإجتماعي، فتحتاج إلى مزيد من التنسيق بين إدارات المرأة ووحدات المرأة الريفية في الوزارات. وقد يأتي هذا التنسيق في إطار استراتيجية وطنية للعمل اللائق في المناطق الريفية والحضرية.

المراجع

عدوان، س. ٢٠٠٤. الفساد في اعادة الإعمار: كلفة التوافق الوطني في لبنان بعد الحرب (واشنطن العاصمة، مركز المشروعات الدولية الخاصة).

بريشال، ج.؛ كتلسون، ل.ه. ٢٠٠٩. صمود نموذج الأعمال التعاوني في فترات الأزمات (جنيف، منظمة العمل الدولية).

مركز الدراسات المتوسّطيّة والشرق أوسطيّة. ٢٠٠٨. الأطفال، والجهاد، وصندوق الاقتراع: المرأة في الشرق الأوسط، نشرة الشرق الأوسط ١٠.

الجهاز المركزي للإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات وآخرون. ٢٠٠٨. تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق (بغداد، برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة).

حنفي، س.؛ ل. طبر. "خطاب "المرأة والتنمية" ومداخلة الجهات المانحة في فلسطين". في أولريكيه أوغا وكريستينا فون براون، النوع الاجتماعي في النزاعات: فلسطين، إسرائيل، ألمانيا (برلين – هامبورغ – مونستر).

هنري، ه. ٢٠٠٥. دليل ارشادي لتشريعات التعاونية: الثاني، طبعة مراجعة (جنيف، منظمة العمل الدولية).

منظّمة العمل الدوليّة. ٢٠٠٢. توصية بشأن تعزيز التعاونيّات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣)، التي تمّ اعتمادها في الدورة التسعين لمؤتمر العمل الدولي (جنيف).

وزارة الزراعة [لبنان] ومنظمة الأغذية والزراعة. ٢٠٠٠. المسح الزراعي ١٩٩٨ (بيروت).

مجلس التنمية التعاونية في ما وراء البحار. ٢٠٠٧. *التعاونيات: مسارات نحو التنمية الإقتصادية والديمقراطية والاجتماعية في الإقتصاد العالمي*.

نوفل، ن. ١٩٩٧. *لبنان ما بعد الحرب*: المرأة والمجموعات الأخرى المتأثّرة بالحرب (جنيف، منظمة العمل الدوليّة).

أويـن، ر. ٢٠٠٤. *الدولة، النفوذ والسياسة في عملية صنع الشرق الأوسط الحديث* (نيويورك، روتلدج).

المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء. ١٩٩٩. *مسح الملكية والوصول إلى المصادر ١٩٩٩* (رام الله).

تشامي، ج. ٢٠٠٧. *كتيّب بشأن التعاونيات للإستخدام من قبل منظمات العمال* (جنيف، منظمة العمل الدولية).

تم إعداد هذا الموجز من قبل منظمة العمل الدولية/ المكتب الإقليمي للدول العربية في حزيران/ يونيو ٢٠١٠.

مراجع الصور: أ.ف.ب؛ رويترز؛ كارول كرباج.

لمزيد من المعلومات:

منظمة العمل الدولية

المكتب الإقليمي للدول العربية

أريسكو سنتر، الطابقان (١١ و ١٢)

شارع جوستنيان، القنطاري، بيروت ، لبنان.

هاتف: ٤٠٠ ٧٥٢ ١-١ (٩٦١) – فاكس: ٤٠٦ ٧٥٢ ١-١ (٩٦١)

http://www.ilo.org/arabstates - http://www.ilo.org/gender